10. تطوير البيئة أو المناخ الاستثمارية
(Improving the Investment Climate)

10.1 النظام القضائي

- إن النظام القضائي يلعب دورا مهما جدا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة الاقتصادية تنبع من مفهوم "حقوق الملكية الخاصة" (Property Rights) حيث لا يمكن بناء اقتصاد رأسمالي على الإطلاق إذا لم يعرف كل شخص سواء كان معنوي أم حقيقي أن ملكيته محفوظة ومضمونة ومصانة بقانون. رغم ذلك فإن هناك الكثير من التفاوت بين الدول العربية ذاتها وبين الدول العربية ودول العالم الرأسمالي.

- هناك رقم قياسي يؤثر على استقلالية القضاء وتبعا لهذا القياس في عام 2005 تكون قطر الدولة التي تتمتع بأكبر قدر من استقلالية القضاء بقيمة (5.6) (القيمة الأعلى هي الأفضل والقيمة العليا هي 7.0) تتبعها الإمارات العربية المتحدة بقيمة (5.0) والأردن بقيمة (4.6) وعُمان (4.5) والبحرين (4.4) والسعودية العربية بقيمة (3.3) واليمن (2.9) ثم لبنان بقيمة (2.4) وأخيرا مصر بقيمة (2.0). يمكن الاطلاع على كيفية إعداد هذا الرقم القياسي في Schwab (2005) و Schwab and Porter (2004). ولكن يجب مناقشة هذه الأرقام قليلا!

استقلالية القضاء

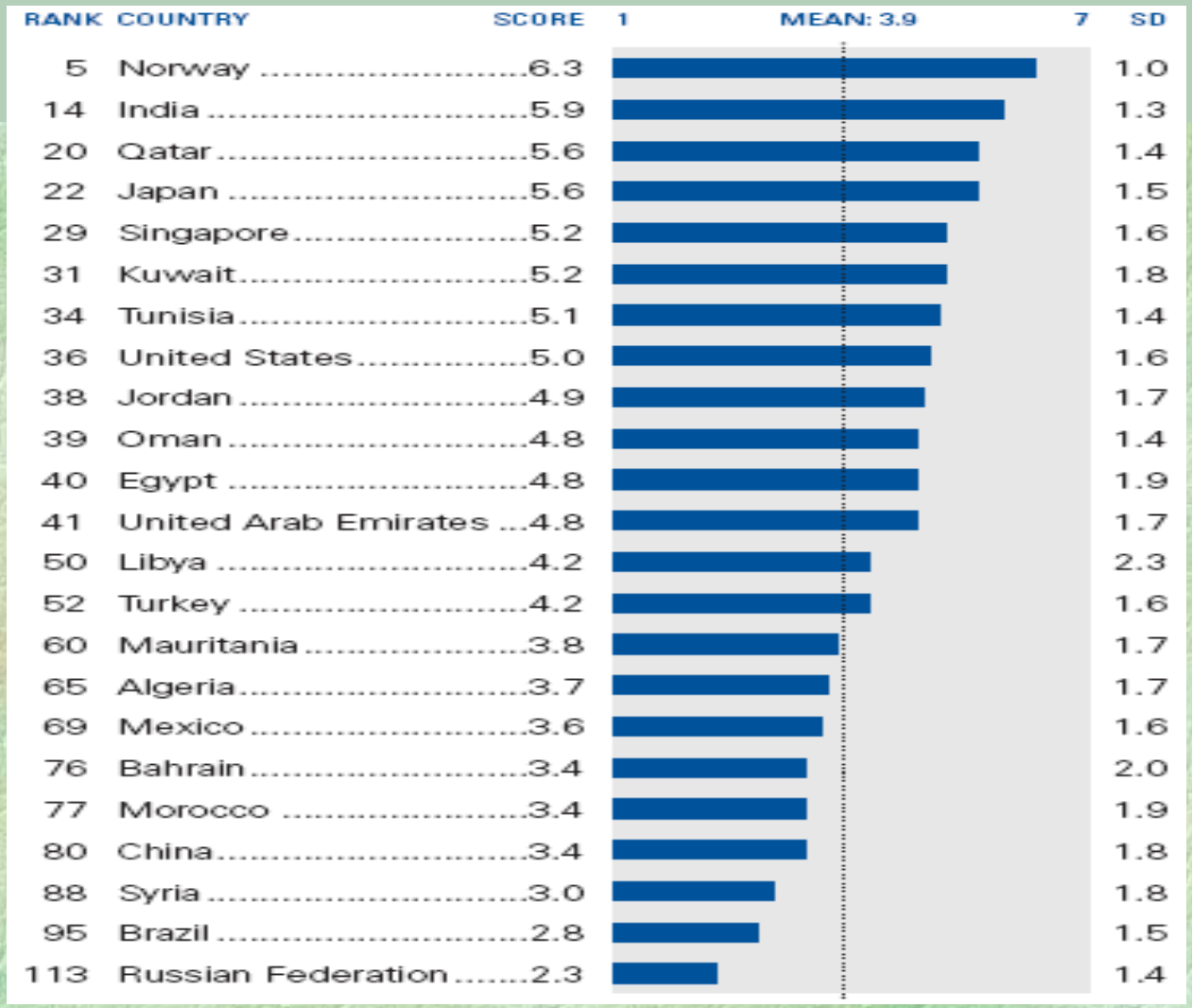

المصدر: **World Economic Forum, Executive Opinion Survey 2006**

– هل القضاء في بلدك مستقل من التأثيرات السياسية لأعضاء الحكومة، المدنيين أو المؤسسات؟ (1=لا، غير مستقل بتاتاً، 7=نعم، مستقل تماماً)

10.2 إنشاء مشروعات تجارية وصناعية

- هناك مصاعب عديدة يلاقيها من يريد أن ينشأ مشروع تجاري وصناعي في بلدان أخرى وأهمها كلفة توقيع وإبرام وتوثيق العقود وصعوبة تسجيل الشركات وصعوبة الحصول على أراضي لإقامة المشاريع وكلفة البيروقراطية العالية . . .الخ بالإضافة إلى القوانين التي ذكرناها أعلاه والتي تمثل طفرة نوعية لتحسين الوضع الاقتصادي في العالم العربي هناك عوامل مهمة أخرى كالوقت الذي تأخذه الشركات الأجنبية أو الأجانب لتسجيل شركاتهم فهناك العديد من المعاملات التي يجب القيام بها .

- على سبيل المثال في عام 2005 في الكويت والسعودية هناك (13) معاملة يجب إنجازها قبل إنشاء أي مشروع وتستغرق ما بين (35) يوما في الكويت إلى (64) يوما في السعودية لإتمام ذلك. وتقدر كلف إنشاء المشاريع في الدول العربية من قبل الأمم المتحدة (ESCWA) كنسبة إلى معدل الدخل أو الناتج القومي الإجمالي للشخص: الكويت هي البلد العربي الوحيد الذي فيه كلفة إنشاء أو بدء مشروع معين قليلة نسبيا، (2.2%). الكلفة هائلة في مصر (104.9%) وفي اليمن أدهى كثيرا، (240%). . . كلها عقبات تؤدي إلى نتائج اقتصادية سلبية.

- بالإضافة إلى كلف ابتداء المشاريع في الدول العربية هناك معاملات الحصول على رخص لإنشاء مشاريع في الدول العربية. في عام 2005 تتراوح هذه الإجراءات ما بين 30 يوما في مصر إلى 16 في لبنان. والأيام التي يحتاجها الشخص أو الشركة لإنجاز هذه المعاملات تتراوح بين 275 يوما في لبنان، 263 يوما في مصر، و 271 يوما في عمان . .الخ. أما كندا على سبيل المثال فإن عدد المعاملات حوالي 15 وتحتاج إلى 87 يوما .

- يمكنكم الحصول على معلومات كاملة عن هذا المؤشر عن طريق:

www,.doingbusiness,org/ExploreTopics/StartingBusiness

- في نيوزلندة تحتاج إلى معاملتين فقط للبدء بمشروع تجاري أو صناعي وتستغرق 12 يوما. أما في استراليا فهناك معاملتين فقط وتستغرق يومين فقط. والسؤال المهم هنا: هل هناك علاقة بين عدد الأيام التي يحتاجها المستثمر للبدء بالمشروع أو كلفة البدء بالمشروع والناتج القومي الإجمالي/ للفرد؟

The relationship between Growth and Number of days of starting a business For 140 Countries

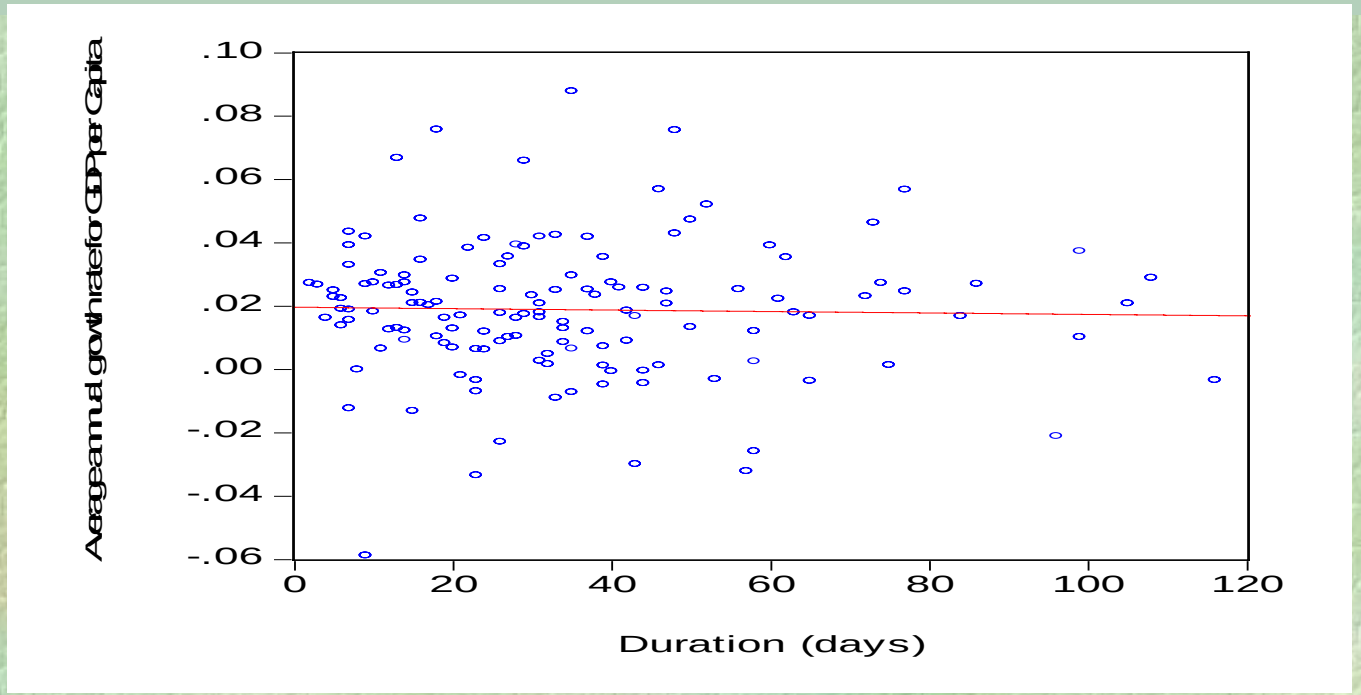

المصدر: Penn World Tables (6.2)
World Bank – Doing Business

1. تم احتساب معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد للفترة الزمنية 1993-2003 لعدد من دول العالم
2. ثم احتساب متوسط معدل النمو لنفس الفترة الزمنية.
3. عمل رسم بياني (Scatter Plot) لدراسة العلاقة بين عدد الأيام اللازمة لبدء المشروع في كل دولة ومتوسط معدل النمو لنفس الدولة بعد استبعاد القيم الشاذة من العينة ورسم خط الإنحدار الذي يعبر عن وجود علاقة عكسية غير قوية.

10.3 تطبيق العقود

- يعتبر هذا الموضوع في غاية الأهمية في الأدب الاقتصادي لكونه البنية الأساسية لدى تعامل تجاري. وهنا أيضا لدينا مشاكل عويصة وتخلف نسبي. هناك العديد من المعاملات التي تتراوح ما بين 55 في مصر وتستغرق 410 يوما ! من المحكمة لغاية اتخاذ القرار النهائي إلى 39 في لبنان والتي تأخذ حوالي 721 يوما ! في سوريا هناك 47 معاملة وتحتاج إلى 672 يوما للحصول على نتيجة نهائية. .

10.4 تسوية النزاعات

- كلفة تسوية النزاعات كنسبة من الديون تختلف أيضا من بلد إلى آخر. ففي سوريا على سبيل المثال 34%، 27% في لبنان و 11% في اليمن. الأردن لديها أقل كلفة 0.9%، يبدو أن الدول العربية في وضع لا بأس به مقارنة مع دولة العالم من هذه الناحية. لماذا؟ ربما أن كلفة المحامين قليلة نسبة إلى دول العالم المتقدم حيث الكلفة هائلة. لاحظ أن تسوية النزاعات في سوريا ولبنان والإمارات العربية المتحدة قد يأخذ 600 يوم.

- الفترة اللازمة لغلق المشروعات في غالبية دول الـ ESCWA ومن ضمنها الدول العربية تعتبر فترة طويلة. ففي عُمان 7 سنوات، 5 سنوات في الإمارات العربية المتحدة، وحوالي 4 سنوات في مصر والأردن والكويت ولبنان وسوريا. السعودية تمتاز بكونها الأسرع في إجراءات غلق المشروعات وكذلك اليمن، 3 سنوات ولكن قارن ذلك بكندا واستراليا على سبيل المثال، أقل من سنة واحدة.

- أما معاملات إشهار الإفلاس (هذا الموضوع غاية في الأهمية من الناحية الاقتصادية) يمكن قياسها كنسبة من الدين أيضا. في الكويت هذه النسبة 1% فقط وهي أقل من كندا واستراليا 4% و 8%. ولكن قد تصل النسبة إلى 9% في الأردن وسوريا و 22% في مصر ولبنان والسعودية و 30% في دولة الإمارات! لماذا؟

- لاحظ أن الاقتصاد الرأسمالي مبني على أساس السوق الحر حيث تولد آلاف المشاريع يوميا وتموت الآلاف أخرى. هذه العملية التي تسمى Creative-destruction مهمة للغاية للحفاظ على صحة الاقتصاد. وفي حالة موت المشاريع يجب أن تخفض كلف الموت لتسريع إخراج وتصفية هذه المعوقات وفسح المجال لشركات جديدة بالدخول إلى السوق.

- لاحظ أن هناك مقياس لمقدرة استرجاع ما يمكن استرجاعه من مشروع فاشل، (Recovery Rate) ويقيس بالدولار ما يمكن استرجاعه من كل دولار ثم استثماره. فإذا استثمر 100 دولار وفشل المشروع فكم من هذه الـ 100 يمكن استرجاعه؟ في الكويت يمكن استرجاع أقل من 40 سنتا في الدولار (0.40) أما في الإمارات فيسترجع حوالي 5 سنتات فقط! يا للخسارة! أما في كندا فيمكن استرجاع 90 سنتا من الدولار.

- وحسب البنك الدولي (Doing Business in 2006, 2005), p. 69 دول مجلس التعاون الخليجي حظيت بأقل ما يمكن من تطور في مجال إقامة المشروعات رغم افتتاح السوق فيها والبيئة الصديقة للتجارة والاستثمار بشكل عام. ويعتقد أن وجود النفط هو السبب الرئيسي لإعاقة التطور والنمو في هذا المجال.

10.6 تطوير التجارة الخارجية

- تلعب سياسات التبادل التجاري في هذا المجال دورا مهما في تطوير المناخ الاستثماري. هناك تطورات نوعية جيدة في مجال تخفيض التعريفة الجمركية. في عام 1998 انطلقت منطقة التجارة العربية الحرة ومن خلالها ألغيت التعريفة الجمركية على البضائع من الدول العربية. هناك أيضا اتفاقية تجارية بين كل دول منظمة غرب آسيا الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، ومع بعض الجهات الأوروبية و(أغادير) بين مصر والأردن وتونس والمغرب.

- طبقا لمنشورات البنك الدولي فإن مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية قد قطعت شوطا كبيرا في تطوير سياسات التجارة الخارجية. في قياس مركز الدول من حيث التطور فإن مصر تأتي بالمقدمة بدرجة 100/100. عُمان في درجة 71%، ولبنان 62% والكويت 53%.